رؤية في واقع الحال واستقراء المستقبل

العراقيون يدفعـــــون ثمن دمقرطة المنطقـــــة

د.خالد السراي

(٢-٢)

ان ملامح دخول المشروع الامريكي في العراق مرحلة جديدة قد بدأت بالبروز من ملاحظة مقدار الحزم والجدية في تصفية عناصر الارهاب في مدينة الفلوجة ومدن عراقية اخرى والجهود الحقيقية منذ مايقارب اربعة اشهر في بناء الاجهزة الامنية العراقية بتوفير التسليح والتجهيز والاعداد.

وعلى الصعيد السياسي فان الاصرار الامريكي غير المبرر على اجراء الانتخابات العراقية في موعدها يشير الى ان ذلك مرتبط باستحقاقات المشروع الامريكي وليس من حيث هي استحقاق سياسي عراقي مهم وكبير.

يبدو ان المرحلة الاولى (ان جازت التسمية) من المشروع الامريكي في العراق كانت مرتبطة بموعد ومستلزمات الانتخابات الامريكية.

اتوقع ان المرحلة القادمة تستوجب امريكياً تقليل الفعل والجهدالعسكري بما يترتب عليه من خسائر بشرية وماديه امريكية، والمراهنة على الانتخابات العراقية القادمة بما تفرزه من حكومة يمكن تصور بعض ملامحها تتصدى لترتيب الوضع الداخلي العراقي تترافق مع رفع مستوى الضغط بوسائل متعددة لايقاف التدخل الاقليمي التخريبي في الشؤون العراقية ولاسيما ان مشروع الشرق الاوسط الكبير الامريكي بدأت بداياته تتشكل وانعكاساته تتضح على الانظمة في المنطقة، التي استوعبت مغزى اسقاط النظام العراقي وان كانت بدرجات متقاربة، وعت الاصرار والامكانيات الامريكية لتنفيذ مشروعها، وبدأت الحالة العراقية بكل ارهاصاتها تؤثر عميقاً في المنطقة، وصار الحديث علنياً عن ضرورات التغيير والاصلاح، وعقدت الندوات والمؤتمرات للمطالبة بذلك وظهرت ولو بشكل محدود حركات حقوق الانسان والدفاع عن المعتقلين السياسيين وبمقدار استثمار المنظمات الديمقراطية في المنطقة لهذه الاجواء والتقدم باتجاه انجاز اقامة الدولة العراقية الديمقراطية ستكون التغيرات الديمقراطية حاسمة وسريعة في المنطقة.

ان جميع الاغطية قد اسقطت عن وجه التيار الارهابي السلفي التكفيري امام هول الجرائم التي ارتكبوها في العراق والمغطاة بكثافة اعلامية والتي اصبحت تمثل هاجساً ارهابياً لشعوب المنطقة رغم كل محاولات فقهاء التزييف الديني والقومجية ومروجي مفاهيم العهر السياسي لتزويق وتسويق هذه الوجوه الكالحة النتنة.

لكن المفارقة التراجيدية هي ان يصبح العراق مطبخ المنطقة ويتحمل شعبه كل هذه المآسي والمصائب لتهب وتفوح منه نسائم الحرية بكل اريجها لتنعش المنطقة وتزيح عنا كل الروائح الكريهة.

هل هو قدر العراق بامكانياته وخصوصياته ان يكون مركز التغير في المنطقة إنه عندما ينهض سينهض الآخرون معه.

اعتقد ان الموضوعية والمسؤولية تجاه مستقبل العراق المشرق ينبغي الا يتعاطى مع المشروع الامريكي بنظرة سوداوية وكأنها حالة الماسي والمصائب فقط، وانما بوصفها دولة عظمى لم تمارس اساليب الاستعمار الاوروبي في تاريخها ولم تستنزف خيرات الشعوب او تغير هويتها الثقافية وانما ساهمت مساهمة فعلية في بناء وتقدم الكثير من دول العالم، والا تبقى النظرة اليها اسيرة افرازات مرحلة الحرب الباردة، لقد نشأت اجيال متعاقبة من العراقيين خلال العقود الماضية وهي تسمع ليل نهار شعار (امريكا عدوة الشعوب) بحكم تأثيرات المعسكر الشيوعي وامتداداته في العراق، والحكومات والاحزاب والتنظيمات الرجعية المتخلفة تردد هذا الشعار، وهي التي جلبت على العراق الويلات والنكبات والتدمير والتخريب والاجرام..

ثم جاءت الحكومة الاسلامية في ايران لترفع شعار (امريكا الشيطان الاكبر)، وترى الان المأزق الحقيقي الذي تعيشه من مبالغتها واصرارها على ان شرعيتها الاسلامية تبرز بحجم العداء لأمريكا.

فأين انسانية ايران من انسانية امريكا في العراق، وهي التي تفتقد لاي قيمة انسانية اودينية في حربها ضد خيارات الشعب العراقي من خلال اصطفافها ومساندتها ومشاركتها المباشرة مع كل قوى الارهاب والاجرام في ارتكاب ابشع الجرائم بحق العراقيين.

ان الالتزام المسؤول والحقيقي تجاه مصلحة شعبنا –كما ارى- تعنى كشف وفضح السلبيات من اي طرف وبنفس الاصرار والتعاطي الايجابي والاستثمار الخلاق لايجابيات نفس الطرف، وبالتحديد الطرف الامريكي الفاعل في المستقبل العراقي.

من هذه الزاوية اعتقد ان امريكا لها اهداف ومقررات وستراتيجية معلنة ملزمة التنفيذ من قبلها في المساعدة على بناء الدولة العراقية الديمقراطية تكون النموذج لكل المنطقة، وبجهد عراقي مباشر، ولاتستطيع التخلي عن هذه الاهداف، لان ذلك يعني ببساطة اخفاقاً ذريعاً ثمنه باهظ جداً على مكانة ومصداقية المبادئ الامريكية في تنفيذ برنامجها بعيد المدى في اشاعة الديمقراطية خصوصاً في منطقة الشرق الاوسط، مما يعني ان الولايات المتحدة الامريكية شريك فعال في بناء مستقبل العراق وانها بما تمثله عالمياً وماتمتلكة من امكانيات هي الطرف او الدولة الضامنة لاقامة الدولة العراقية الديمقراطية الفدرالية ولايتحقق ذلك الا بالتصدي العراقي المسؤول والتمسك والاصرار والتضحية لبلوغ هذه الاهداف.

قراءة في كتاب

نظام الحكم المناسب في العراق
في ضـــوء تحديـــات وخيارات الشـــارع العراقـــي

محمد عطوان

(نظام الحكم المناسب في العراق) عنوان لكتاب ألفه الأستاذ الدكتور نديم عيسى الجابري الأمين العام لحزب الفضيلة الإسلامي في العراق . تضمن هذا الكتاب مجموعة من الأنظمة السياسية ، تراوح البحث فيها على ذكر الشائع منها والمعمول به في أغلب بلدان العالم اليوم ، وعلى ذكر الخاص المقصور تطبيقه على دولة هنا أو هناك ، إذ بحث الجابري في النظام البرلماني في شيء من التفصيل و أفاض في تحليل النظامين الرئاسي والمجلسي . ولم يستثن أو يتغافل الأنظمة الخاصة جداً من قبيل نظام الخلافة الإسلامية والنظام الإسرائيلي ونظام ولاية الفقيه ، و أولى الباحث للأخير عناية متخصصة وبيّن فيه موقفه الأيديولوجي والعقائدي بصورة واضحة ، فضلاً عن تأشيره لمزايا ومثالب ومعوقات كل نظام من هذه الأنظمة بالنظر إلى استنباته بالافتراض في تربة غير تربته الأصل.

وبالبحث في مواقف التركيبة المجتمعية العراقية من تلك الأنظمة ، فيما لو كيفت مع الواقع العراقي، بغية التعرف على كيفية تحقق الاندماج، وإمكانية إيجاد مقاربات نصية مع واقعنا العراقي السياسي والثقافي. والتعرف أيضا على خبرة العراقيين في تجريب هذا النوع أو ذاك من الأنظمة السياسية التي جميعها تصب في السؤال الرئيس : ما هو رد فعل الشارع العراقي على ما يمكن أن يسمى اليوم بالدخيل أو الوافد ؟ هذا السؤال سيجيب عليه الباحث في سرده لهذه الأنظمة مع الأخذ بنظر الاعتبار موقفه حيالها وانحيازه الواضح إلى واحد منها.

النظام البرلماني

يوصف بأنه أحد النظم النيابية ، أي ليست المباشرة، والقول بالنيابي لا يعني بالضرورة أن أي برلمان منتخب في نظام ما يعني أنه نظام برلماني . وأهم ما يميز النظام البرلماني (الإنجليزي أنموذجاً) ثنائية السلطة التنفيذية بمعنى وجود رئيس الدولة (ملكاً أم رئيساً) ورئيس الحكومة (الوزارة)ويحتل رئيس الدولة في هذا النظام مركزاً شرفياً ، وهذا الحال يفترض أن من يتحمل المسؤولية السياسية هو الحكومة التي تتكون من رئيس الوزراء ووزراء مسؤولين أمام البرلمان. ولمزيد من الإيضاح يوجد توازن في النظام البرلماني بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فيلاحظ رقابة السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية. حيث الوزراء مسؤولون أمام البرلمان و للبرلمان القدرة على سحب الثقة منهم. وهذا الأمر ينسحب على رئيس الوزراء أيضا بقصد الإيضاح أو الاستفسار عن مسألة معينة . وأحيانا نجد أن لجان البرلمان تلعب دور المحقق في القضايا التي تكون من نصيب الحكومة. ومن شأن هذه التحقيقات أن تحرك المسؤولية السياسية للوزارة. وفي المقابل أيضا تقوم السلطة التنفيذية بمراقبة أعمال السلطة التشريعية حيث تصادق على التشريعات التي يسنها البرلمان وإن كانت هذه المصادقة شكلية. لكن يحق لرئيس الدولة حل البرلمان كمعادل موضوعي مع المسؤولية السياسية للوزارة وهو الإجراء المعتمد في حال ما إذا كانت الوزارة لا تحظى بتأييد الأغلبية البرلمانية أو وجود خلاف بين الوزارة والبرلمان. لكن حل البرلمان كصلاحية أحيط بقيود لئلا يساء استخدامه، وعند ذلك تتحقق حالة التوازن ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

تقييم النظام البرلماني من وجهة النظر العراقية

مزايا النظام البرلماني

يحاول الدكتور نديم الجابري أن يسحب هذا النموذج على الواقع السوسيوثقافي العراقي في محاولة لخلق نوع من التكييف والمواءمة والتماس إمكانية اشتغاله على وسط مغاير لوسطه الأصل. فيشير في جانب من قراءته إلى جملة من المزايا منها أن علة العراقيين تكمن في تركيبتهم الطائفية، وعليه فان هذا النموذج يتيح فرصاً واسعة للتمثيل السياسي فيقول: (أن هذه التركيبة صبت في جرف الأقلية السنية زمناً وهمشت الأغلبية الشيعية كاتجاه عام ، واضطهادها كاتجاه خاص) (ص٣١). كما يرى أن هذا النوع يحقق انسجاماً مع الشخصية العراقية التي تميل إلى الاعتداد بالنفس والحضور الاجتماعي وبالتالي يجعله أكثر إيجابية في تحمل المسؤولية الوطنية لبناء العراق. وعلى هذا الأساس يشكل النظام البرلماني حصانة نسبية ضد أي نزعة استبدادية مستقبلية قد تنمو في العراق. ويعتقد بأن نموذج الحكم بالإمكان تأطيره إسلاميا من خلال النصوص الدستورية التي يراها الجابري من الممكن أن تحد من مسألة السيادة المطلقة للشعب. والمعلوم وفق المنظور الإسلامي إن السيادة لله وبالتالي، يوفر هذا النظام صيغة تكاملية وتوافقية لمصدرية السلطة.

مثالب ومعوقات النظام البرلماني

وفي تناوله لخطورة هذا النظام على أنظمة الجوار ، يشير بصراحة إلى إن تطبيق نظام برلماني في العراق قد يثير حفيظة اغلب دول الجوار التي تحكمها أنظمة حكم لا تزال استبدادية من قبيل سوريا والأردن والسعودية. وقد يجابه هذا النظام بتدخلات من هذه الدول خشية أن يؤدي نجاحه في العراق إلى زحف القوات الأمريكية صوب هذه الدول (بدعوى تجفيف منابع الإرهاب) (ص٣٥). ولأن هذا النموذج يتيح تحقق فرص مطلبية من قبيل الفيدرالية للأكراد في العراق ، يدفع هذا الأمر دولة مثل تركيا لأن تمتعض وتتشنج وتتحسب من هياج المطالب المبيتة للأكراد الأتراك.

وقد سجل الجابري على النظام البرلماني جملة من المثالب منها البطء في الإنجاز والضعف في الحسم وفي العراق متطلبات تحتاج إلى مستويات تسريعية مطردة لحرق المراحل ، وهذا ما لايستطيع النظام البرلماني تحقيقه في العراق بحكم تعدد مصادر صنع القرار فيه، وهي النقطة التي تصب في مصلحة أنصار النظام الرئاسي. وحيث أن آلية الانتخاب تستقدم العالم والجاهل على السواء نزولاً عند إرادة الشارع العراقي لذلك يفرط لدينا هذا النوع من النظم بالكفاءات العلمية.

النظام الرئاسي

من الأنظمة الأخرى، النظام الرئاسي وهو المعمول به في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي محاولة لتقريبه من بيئة العراق السوسيوثقافية، يسعى الدكتور الجابري إلى إيجاد مقاربات نصية بين الواقع العراقي والنظرية الجاهزة، فيقول : يرتكز النظام الرئاسي على ركنين أساسيين هما:

أولاً: وحدة السلطة التنفيذية بمعنى وجود رئيس دولة واحد منتخب على رأس هذه السلطة وهو مساو للبرلمان ،لأنه منتخب من الشعب. ولذلك هو مسؤول أمام الشعب وليس أمام البرلمان . والوزراء أتباع الرئيس ولا يخضعون لأية سلطة بما فيها سلطة البرلمان، كما ليس هنالك من معنى لوجود مجلس وزراء كالذي يوجد في النظام البرلماني.

ثانياً: الفصل التام بين السلطات ، حيث تتوزع السلطات الثلاث في النظام الرئاسي بطريقة حاسمة لا تداخل فيها. مع ذلك فأن الاستقلال بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لا يعني انعدام التعاون بينهما خشية أن يؤدي ذلك إلى انعدام تماسك النظام السياسي الداخلي.

تقييم النظام الرئاسي من وجهة النظر العراقية
مزايا النظام الرئاسي

نظرا لأن النظام الرئاسي أسرع من النظام البرلماني والمجلسي في الإنجاز والحسم فأنه سيعالج مشكلات العراق المتراكمة بسرعة مطرده. ومصداق ذلك ما أوصل الولايات المتحدة إلى مرتبة الدولة العظمى الأولى في العالم. وإذا وجدت ثمة تعارضات مع الشريعة يمكن تلافيها عبر التأطير الإسلامي للنظام الرئاسي كما هو حاصل في إيران.

مثالب ومعوقات النظام الرئاسي

يخشى من أن يتحول الشخص العراقي الذي ينتخبه الشعب في ظل هذه النوع من الأنظمةإلى شخص استبدادي نظراً للشخصية العراقية التي توارثت الاستبداد منذ فترة ليست بالقصيرة ، ولبكور التجربة الرئاسية المنتخبة في العراق إذا ما قيست بالتجربة الرئاسية في أمريكا. فهذه التجربة لم تأت بصورة فجائية من أول الأمر، بل تطبع عليها الفرد والمجتمع حتى أصبحت جزءاً من سلوكه العام. وعلى الرغم من سرعة أداء وفاعلية هذا النظام فأن ضعف الأداء السياسي للأغلبية العراقية وتشتت أصواتهم عندما يكون لديهم أكثر من مرشح للرئاسة. والإذعان لتأثير أحزاب المصالح قد يؤدي إلى أن (يفلت منصب رئيس الجمهورية من قبضة الأغلبية الشيعية) ص,٤٥ ويرى الجابري أن تأييد هذا النمط من الحكم الجمهوري من قبل العراقيين عائد إلى اقترانه بالعصرنة ابتداءً ، في مقابل الملكية (المرتبطة) بالتخلف والاستبداد . وكذلك للوجه المشرق الذي ظهرت به ثورة ١٤ تموز وشخصية عبد الكريم قاسم المحبوبة التي ترسخت أسطوريا في المخيال الشعبي العراقي. وهو ما ترتب في الغالب على اعتبارات عاطفية وتاريخية خاصة تماماً.

وعلى الرغم من نظرة البعض إلى أن النظام الرئاسي اقرب إلى الطرح الإسلامي ، يرى الجابري ان في هذا التصور الكثير من المبالغة، لأن قبول هذا الأمر ينسحب على النظام البرلماني لذلك تبطل حجة التفضيل النسبية من هذه الزاوية . وأن الأخذ به ليس من مقتضيات الشريعة. ويذهب الجابري إلى إن إجراء مقارنة موضوعية بسيطة بين ٣٧ سنة من الحكم البرلماني غير الناضج في العراق للمدة من ١٩٢١ . ١٩٥٨ مع ٤٥ سنة من الحكم الرئاسي للمدة من ١٩٥٨. ٢٠٠٣ توصلنا إلى نتيجة مفادها (إن العراق البرلماني كان أفضل حالاً من العراق الرئاسي)(ص٥١).

النظام المجلسي (نظام الجمعية النيابية)

يقوم هذا النظام على أساس عدم المساواة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لصالح السلطة التشريعية. وأنصار هذا الاتجاه يرون إن السلطة التشريعية المنتخبة من الشعب تمتلك السيادة التي لا يمكن تجزئتها لأنها معبرة عن إرادة الأمة التي عهدت لها من الشعب. وبالتالي فأن السلطة التنفيذية مسؤولة مسؤولية كاملة أمام الجمعية النيابية ، فرئيس الوزراء أو رئيس الجمهورية يعمل على وفق ما تراه السلطة التشريعية. وكذلك نرى أن السلطة التنفيذية ممثلة بأكثر من شخص واحد ، لئلا يتفرد شخص واحد في السلطة ، ويتعالى على إرادة الشعب الممثلة بالسلطة التشريعية.

تقييم النظام المجلسي من وجهة النظر العراقية
مزايا النظام المجلسي

يتيح هذا النوع من الأنظمة للأغلبية الشيعية فرصة أوسع من النظامين الرئاسي والبرلماني في التمثيل السياسي . فيقهر بذلك المعضلة المستديمة المتمثلة بالتركيبة المعقدة للمجتمع العراقي.

المثالب والمعوقات

من شأن هذا النوع من الأنظمة أن يسهم في تسهيل طغيان الأغلبية الشيعية في العراق كرد فعل على اضطهادها الطويل، وإن آلية الاستفتاء الشعبي المتبعة في هذا النوع من النظم لحسم القضايا المهمة ستصطدم برفض الشعب للفدرالية . الأمر الذي سيدفع الأقلية الكردية إلى التمرد على السلطة المركزية. و ستعترض الأقلية السنية على هذا النموذج لكونه ينتهي إلى تهميشها سياسياً، فضلاً عن تقاطع هذا النوع من النظم مع نصوص الشريعة الإسلامية ، فهو يعظم من سيادة الشعب المطلقة، إذ لا وجود لصيغة توفيقية تكاملية بين سيادة الشعب وسيادة الله. لذلك يقول الدكتور الجابري (قد تلجأ المرجعية الدينية في العراق إلى إصدار فتوى بحرمة الأخذ بهذا النظام) (ص٥٧).

وسنقصر جهدنا هنا بالتركيز على نظام ولاية الفقيه تحديداً وتجاوز ذكر النظامين الآخرين الإسرائيلي ونظام الخلافة الإسلامية ، نظراً لأن الباحث – على ما يبدو – من المنحازين إليه بل من المعتقدين به.

نظام ولاية الفقيه

تعتمد أطروحة ولاية الفقيه على أساس وقوف الفقيه الجامع للشرائط الذي اعتمدته الأمة ولياً لها على رأس الهرم السياسي. ويستند في شرعيته الى أساس نيابته العامة للمعصوم. وهذا المعصوم هو المنصب من عند الله وحده وفقاً لأطروحة النص في الإمامة وإن وظيفة الولي هي الإشراف على المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية ومراقبة أعمالها.

ويذهب الجابري إلى أن من دواعي الحاجة إلى ولي فقيه حاكم باسم الشرع شعور الغالبية الشعبية بفوات المصالح واضمحلال الأحكام نتيجة لغياب مستمكنات الشريعة. ولأن الولي حارز لشروط الفقاهة ومتمكن من الأمور الحسبية ، وهذا ما يجد أصداءه في مصاديق الأمة في سلوكها وحاجتها إلى الشريعة ، أي في الأدلة اللفظية الدالة على حاجة الناس ومسؤوليتهم في خلق السلطة الإسلامية ، لا يتأتى هذا الحال إلا بقيام ولي فقيه.

لقد تبنى الفكر السياسي الشيعي فكرة (ولاية الفقيه)، بيد أن الفقهاء اختلفوا حول حدود الولاية وليس أصلها. أدى ذلك إلى بروز خطين أساسيين، هما : خط القائلين بالولاية الخاصة وأهم دعاته في الربع الأخير من القرن العشرين، الخوئي والسستاني، وخط القائلين بالولاية العامة للفقيه ومن دعاته الخميني ومحمد باقر الصدر ومحمد صادق الصدر والحائري والشيخ محمد اليعقوبي. ولأن الخط الثاني ينصرف إلى الولاية السياسية للفقيه ركز الدكتور الجابري عليه بصورة أساسية.

يقول الجابري: (كان خط الشهادة مقروناً بالخلافة في عصر النبي والأئمة المعصومين. وفي عصرنا الحالي يتوجب على الولي تبني خط الشهادة على أساس إن المرجعية امتداد للنبوة والإمامة ، وبذلك فإن المرجع الشهيد معين من الله تعالى بالصفات والخصائص ، ومعين من الأمة بالشخص، إذ تقع على الأمة مسؤولية الاختيار الواعي له طبقاً للآيتين الكريمتين (وأمرهم شورى بينهم)الشورى آية,٣٨ و(المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر)التوبة آية٧١).

تقييم نظام ولاية الفقيه من وجهة النظر العراقية
مزايا نظام ولاية الفقيه

يعتقد الجابري أن هذا النظام مناسب في العراق لقيامه على قواعد فقهية تأخذ بالاجتهاد لذلك يستطيع أن يواكب العصر عبر إجراء تعديلات عليه، كما انه ينأى عن الاستبداد في زمن غياب المعصوم طالما تمارس الأمة سلطاتها طبقا للآيتين المذكورتين آنفاً، كذلك فأن توزع خطى الشهادة والخلافة بين المرجع والأمة يعصمهما من الاستبداد بالتناظر، ولأنه لا توجد عصمة متوفرة في يد الاثنين لا بد من أن تشترك المرجعية والأمة في ممارسة الدور الاجتماعي الرباني.

وان هذا النموذج يجد له قبولاً لدى الأغلبية الشيعية في العراق مما يسهل أمر تطبيقه، وقد يحظى هذا النظام بتأييد إيران له لكونها تطبقه منذ ربع قرن.

المثالب والمعوقات

يحكم الولي الفقيه طبقا لهذا النظام مدى الحياة ما لم يحصل إخلال في شروط الولاية. ويقترح الجابري إمكانية (جعل ولاية الفقيه لمدة سبع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط) (ص٨٠). كما إن من المساوئ التي تحسب على هذا النظام ان القدسية الذاتية لدى المراجع التي قد تكون مدعاة لنمو الاستبداد، يقول الجابري: (إن تلك القدسية راسخة في الذهنية الشيعية خصوصاً إزاء ذوي العمامة السوداء)(ص٨٠)، وكذلك لأنه يوجد من يدعو إلى مبدأ الولاية الخاصة فأن هنالك احتمالية حصول معارضة على تطبيقه من قبل المراجع والفقهاء، ومن الراجح أيضا أن تعترض عليه الأقلية السنية لكونه نموذج حكم شيعي في مقابل نموذج الخلافة السنية، وقد تعترض القوى العلمانية عليه بوصفه نظاما أصوليا يتعارض كليا مع رؤيتها لأصل السلطة ووظيفتها، وقد تعترض الإدارة الأمريكية على هذا النموذج لكونه يتعارض مع الفلسفة الغربية لانعقاد السلطة فضلا عن كونه يتعارض معها في صياغة النظام الدولي الجديد و طروحاته السياسية.